2012
33

REMA

Revue Marocaine d'Audit et de Développement

المجلة المغربية للتدقيق والتنمية

أول مجلة للتدقيق بالمغرب

تقييم السياسات العمومية وأنساق الحكامة في بلدان المغرب العربي على ضوء الربيع العربي

تحت إشراف

د. محمد حركات

ردمك: 1113-2035

GGC
GLOBAL GOVERNANCE CENTER
Centre International des Etudes Stratégiques et de Gouvernance Globale

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

النشر الإلكتروني ومواكبة السياسات العمومية
المدونات الإلكترونية نموذجا

د.إدريس لكريني
أستاذ الحياة السياسية، كلية الحقوق، مراكش، المغرب

شهدت وسائل الاتصال الحديثة تطورات مذهلة في السنوات الأخيرة، بالموازاة مع التطورات التي طالت حقل التكنولوجيا الحديثة عموما ومجال «الإنترنت» على وجه الخصوص، وأضحى حضور كثير من المنابر (كاليوتوب، والمواقع الإلكترونية، والفيس بوك، والتويتر، والمدونات الإلكترونية..) يتنامى بصورة متسارعة، مما جعلها تتحول من فضاءات وتقنيات للتواصل إلى قنوات ضاغطة، ومكنها من تجاوز احتكار الدول بقنواتها الإعلامية والتربوية والثقافية للمعلومة والأخبار ووسائل التعبير بصفة عامة..، بل إنها أضحت في واقع الأمر منافسا حقيقيا لهذه القنوات، بعدما أتاحت إمكانيات فائقة في التواصل بين مختلف الأشخاص في مختلف المناطق، وتبادل الأفكار بصدد عدد من القضايا، وتكسير الحدود الجغرافية والاجتماعية والسياسية بين الدول، لتوفّر تواصلا أكثر نجاعة وفعالية..

وفي هذا السياق، برزت المدونات الإلكترونية، وسمحت بطرح مواضيع وقضايا سياسية واجتماعية وشخصية.. مختلفة ترتبط بالشأن العام، ونظرا لتزايد مقروئيتها وتنوع طرق النشر فيها، فقد سمحت لأصحابها ولمرتاديها بمواكبة السياسات العمومية في مختلف المجالات..

إن تناول هذا الموضوع يفرض طرح مجموعة من الملاحظات الأساسية:

- تم التركيز على النشر الإلكتروني بدل الإعلام الإلكتروني، اعتبارا لكونه (النشر الإلكتروني) أكثر شمولا، ولأنه يفتح آفاقا مستقبلية واعدة كفيلة بإعادة النظر في مفهوم الصّحافة والصّحافي؛
- تتميز شبكة الأنترنت بغزارة المعلومات وتنوعها وتدفقها بشكل مستمر، وقدرتها على التأثير في الرأي العام؛
- هناك صعوبات جمّة تعتور مهمة هذه الوسائل في هذا الشأن، بالنظر إلى تعقد السياسات العمومية وارتباطها بقطاعات تقنية وإدارية من جهة، وضعف التكوين في مجال تقني يتطلب احترافية كبيرة، ووجود إكراهات في الولوج إلى المعلومات (1)؛

(1) إدريس لكريني ومصطفى جاري: تقرير حول ندوة دولية: أي دور للإعلام في التأثير على أجندة السياسات العامة؟ العرب الأسبوعي، تاريخ 2010/11/06.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

• إن تأثير الإعلام بصفة عامة في السياسات العمومية، يتطلب توافر شروط مهنية ذاتية مرتبطة بالكفاءة وأخلاقيات المهنة، وأخرى موضوعية مرتبطة بالإطار القانوني وهامش الحرية المتاح للإعلام؛

• إذا كان تأثير وسائل الإعلام التقليدية في السياسات العمومية يكون أكثر حضورا وفعالية داخل البلدان الديمقراطية، فإن النشر الإلكتروني يكون حضوره أكثر قوّة في الدول التي يعرف فيها الإعلام العمومي الرسمي أزمة مصداقية..؛

• أصبح النشر الإلكتروني يشكل متنفسا لتجاوز الإكراهات والقيود السياسية والقانونية التي تحد من حرية الصحافة؛

• فرض النشر الإلكتروني نمطا ثقافيا جديدا وواقعا إعلاميا جديدا لا يمكن تجاوزه أو التنكر له؛

• تجاوز النشر الإلكتروني أساليب الرقابة التقليدية ووسع من هامش الحرية والجرأة في تناول القضايا المجتمعية (2)؛

• هناك صعوبات جمّة تعتور مهمة هذه الوسائل على مستوى مواكبة السياسات العمومية، وذلك بالنظر إلى تعقد هذه الأخيرة وارتباطها بقطاعات تقنية وإدارية من جهة، وضعف التكوين في مجال تقني يتطلب احترافية كبيرة، ووجود إكراهات في الولوج إلى المعلومات؛

•أضحت المنتديات ومواقع «الفيس بوك» و«التويتر» والمواقع والمدونات الإلكترونية توفر إطار افتراضيا لمناقشة وتداول عدد من القضايا والمعطيات المرتبطة بالشأن العام؛

•أخيرا، هناك علاقة وطيدة بين ترسيخ الوعي والمعرفة داخل المجتمع ودعم الانتقال نحو الديمقراطية وتخليق الحياة العامة..

أولا، النشر الإلكتروني: إمكانيات مذهلة في عالم يتغير

يجد النشر الإلكتروني أساسه في ظهور الكتاب الإلكتروني في بداية التسعينيات من القرن المنصرم، وتوافر إمكانية تخزينه ونشره، قبل أن يتعزّز ويتطور بشكل مذهل مع توافر شبكة الأنترنت التي سمحت بتوزيع الكتب والمنشورات بأشكال مختلفة وبصور متطورة وفورية، ووجود برامج إلكترونية مختلفة، تسمح بتصنيف وتحميل المنشورات بسبل مبسطة وسريعة..

(2) يمكن للنشر الإلكتروني تجاوز الرقابة حتى في حالة حجب المواقع من خلال استخدام بعض البرامج أو عبر إرسال الخبر أو مقطع الفيديو أو التقرير عبر البريد الإلكتروني..

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويمكن القول إن هناك مجموعة من الأسباب التي تقف وراء تنامي الاهتمام بالنشر الإلكتروني والإقبال المتزايد عليه، فتكلفته متواضعة بالمقارنة مع النشر الورقي، ناهيك عن انتشار استعمال الحواسيب على نطاق واسع في المؤسسات والبيوت والمدارس والجامعات.. وظهور الأقراص المدمجة وغيرها من تقنيات التخزين، وتزايد الربط بشبكة الأنترنت، ووجود مكتبات إلكترونية منافسة للمكتبات التقليدية..

وينطوي النشر الإلكتروني على أهمية كبرى من حيث الإمكانيات الهامة التي يختزنها، فهو يسمح بإتاحة المعطيات والأخبار والمعلومات بأقل تكلفة بالنسبة للناشر أو القارئ، ويوفّر إمكانية تكبير الشكل المعروضة به أو تقديمها في صورة أنيقة، بالإضافة إلى إمكانية تحويلها إلى نصوص مسموعة متاحة لفاقدي البصر.

وعلاوة عن كونه يعتبر صديقا للبيئة من حيث دوره في الحد من مخاطر التلوث الناتج عن تصنيع الورق وتوزيعه، وتلافي المشاكل المرتبطة بنقله، فإن النشر الإلكتروني يسمح بانتشار المواد المنشورة على نطاق جغرافي واسع وبتجاوز التعقيدات التقنية والإدارية للنشر الورقي، وتلافي نفاذ نسخ الكتب والجرائد والمطبوعات من المكتبات والأكشاك، لأن المواد الإلكترونية تظل متاحة للجميع في شبكة الأنترنت أو مخزنة في الحاسوب، بما يسمح بالاطلاع عليها كل حين (3).

ويبدو من خلال الوقوف على مواد مختلف المواقع الإلكترونية، التي تتنوع من حيث مجالات اهتمامها بين رياضية وجامعية وسياسية وأدبية وإعلامية.. أنها تسهم في رواج مجموعة من المعلومات والأفكار والمعطيات العلمية والتقنية والإخبارية.. بسرعة فائقة وبأسلوب مباشر تطبعه الفورية والبساطة.

وعلاوة عن المواقع الإلكترونية التي تعنى بقضايا وطنية ودولية، ظهرت في السنوات الأخيرة مواقع إلكترونية تعنى بالشأن المحلي داخل مختلف الجهات والمدن (4)، بالصورة التي أعطت دفعة نوعية للإعلام الجهوي ودعمت حضوره على مستوى تقييم ومتابعة ومراقبة تدبير الشؤون العامة المحلية وتنوير الرأي العام المحلي بمختلف أخبار ومستجدات الجهة أو المدينة والتعريف

(3) إدريس لكريني، النشر الإلكتروني بين التواصل والتأثير، ضمن أي دور للإعلام في التأثير على أجندة السياسات العمومية؟ (مؤلف جماعي من تنسيق مصطفى جاري وإدريس لكريني)، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، الطبعة الأولى 2011، ص 111.

(4) برزت في هذا السياق مجموعة من المواقع الإلكترونية التي ارتبطت بمدن وجهات معينة، ونذكر في هذا السياق: المراكشية (مراكش)، وجدة سيتي، بوابة بني ملال، ناضور سيتي..

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بالنخب المثقفة والسياسية والاقتصادية.. المحلية والتحسيس بمختلف القضايا والأولويات المحلية في جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.. لدى صانعي القرار محليا ووطنيا (5).

ومعلوم أن الإعلام الجهوي بمختلف أشكاله المرئية والمسموعة والمقروءة، ينطوي على أهمية كبرى من حيث قدرته على متابعة أخبار وقضايا مختلفة (اقتصادية، اجتماعية، سياسية..) تهم منطقة جغرافية محددة، والقدرة الفائقة على التأثير في آراء الفئات المجتمعية المستهدفة.

ويمكن القول إن مصداقية النشر الإلكتروني تعززت لدى الجمهور من خلال التوثيق بالصورة والصوت ومقاطع الفيديو..، حتى أضحت معها الكثير من وكالات الإعلام الدولية الكبرى في مناطق مختلفة من العالم تعتمد ضمن نشراتها الإخبارية وبرامجها المختلفة على ما تعرضه شبكة التواصل الاجتماعي من أخبار وتقارير وصور ومقاطع الفيديو في «الفيس بوك» و«تويتر» و«اليوتوب» والمواقع والمدونات الإلكترونية..

وفي هذا الصدد، يشير أحد الباحثين إلى أن «الإعلام الإلكتروني» أسهم بشكل ملحوظ في تطوير حقل الإعلام التقليدي من حيث دفعه إلى الاعتماد على هذه المواقع في كثير من الأحيان كمصدر للأخبار والصور والفيديو.. من جهة، أو دفعه إلى إحداث مواقع إلكترونية موازية تابعة لها للاستفادة من الإمكانيات التي يتيحها هذا النشر (6) على مستوى نشر المقالات ومقاطع الفيديو والصور والتقارير والأخبار الآنية وتنظيم استطلاعات رأي وتلقي آراء وانطباعات الجمهور بلغة واحدة أو أكثر. ويضيف الباحث أن «الإعلام الإلكتروني» أسهم في التأثير بصورة كبيرة في مسار الصحافة الورقية على مستوى صياغة الخبر من خلال التركيز والاختصار وهما السمتان المميزتان للخبر على الأنترنت (7).

بل أكثر من ذلك، أسهمت مختلف المواقع الإلكترونية في فضح عدد من مظاهر الفساد الإداري والسياسي والتهميش الاجتماعي.. وأكدت نجاعتها في الوصول بتوصياتها ومطالبها وحملاتها إلى صانعي القرار على اختلاف مستوياتهم ومجالات اشتغالهم..

إن التطور المذهل الذي طال النشر الإلكتروني، لم يواكبه التشريع القانوني اللازم لتنظيمه، مما ولد فراغا تشريعيا في هذا الشأن وأسهم في تنامي مختلف الجرائم الإلكترونية وسهل سبل ارتكابها.

---

(5) إدريس لكريني، «النشر الإلكتروني، الفرص والإشكالات»، العدد 45-46 لشهر نونبر 2010 من مجلة نوافذ، المغرب، أشغال الندوة الدولية التي نظمتها مجلة «نوافذ» (الرباط) بشراكة مع «معهد التنوع الإعلامي» (لندن) بمراكش يوم 19 دجنبر 2009 حول: الإعلام الجهوي والديمقراطية المحلية، ص 45.

(6) خالد فياض، الإعلام الإلكتروني ومستقبل الصحافة المطبوعة في مصر والعالم العربي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، سلسلة قضايا 2009، ص 16.

(7) خالد فياض، الإعلام الإلكتروني ومستقبل الصحافة المطبوعة في مصر والعالم العربي، المرجع السابق، ص 18.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهو ما يخلق حالة من الانفلات في هذا الصدد، وبخاصة على مستوى الاعتداء على الملكية الفكرية أو عدم احترام ضوابط وأخلاقيات مهنة الصحافة.

ثانيا، الإمكانيات التقنية للمدونات

المدونة الإلكترونية هي ترجمة لما يصطلح عليه بالبلوغ Blog، والذي هو اختصار لكلمتي Web-Log، ويتعلق الأمر بمذكرة إلكترونية شخصية يستعملها صاحبها بلغة أو لغات متعددة لتدوين سيرته ومذكراته اليومية وتجاربه وخواطره وانتقاداته وآرائه وتأملاته وانطباعاته الشخصية.. إزاء قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية.. مختلفة، أو لتدوين معلومات وأحداث وأخبار وصور مختلفة، وترويجها عبر شبكة الإنترنت من خلال قوالب جاهزة تتيحها الشبكة وتسمح بإدارة المحتويات والتحكم فيها وتحيينها عبر مفتاح سري شخصي.

كما تعني اصطلاحا «سجلات الشبكة» وتعرف أيضا على أنها دفتر يوميات إلكتروني، وقد تم الاتفاق عربيا على «مدونة» كتعريب لـ Weblog أو Blog (8).

وظهرت هذه التقنية لأول مرة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال منتصف التسعينيات من القرن الماضي(عام 1994)، ويعتبر المدون الأمريكي «جورج بارغر»، هو أول من استعمل مصطلح المدونة سنة 1997، قبل أن تحظى باهتمام فئة محدودة من الشباب، لينتشر استخدامها بعد ذلك على نطاق واسع ومكثف في مناطق مختلفة من العالم وفي أوساط اجتماعية مختلفة تضم أكاديميين، اقتصاديين، سياسيين، طلبة، فنانين..

وقد أسهم في انتشار هذه التقنية التي لا تهدف بالضرورة إلى الربح المادي بقدر ما يحركها التطوع والرغبة في الترويح عن النفس، كونها وفرت أرضية هائلة للتواصل والتعبير عن الآراء وعن القدرات الإبداعية في مختلف المجالات، بعيدا عن التعقيدات الإدارية وعن مختلف وسائل الرقابة الرسمية.

إن إحداث المدونات هي عملية سهلة ولا تتطلب وقتا أو جهدا كبيرا، كما أنها لا تحتاج إلى مستوى تعليم جامعي أو دبلوم معين أو إلى تصاريح إدارية أو رساميل أو موظفين أو موزعين.

وقد أسهم توافر مجموعة من العوامل والشروط في تطور المدونات وتزايد الإقبال عليها، فعلاوة عن وجود قوالب جاهزة تقدمها بعض المواقع المهتمة بهذا الشأن لمرتاديها.. وعدم

(8) جمال الزرن، «المدونات الإلكترونية و«سلطة التدوين»»، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 130 صيف 2007، ص 163.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وجود تكلفة مادية لهذه المدونات.. إضافة إلى إمكانية فتحها بأسماء مستعارة تسمح بمقاربة المواضيع ونشر الأفكار بجرأة، بعيدا عن أي إكراه أو ضغط موضوعي أو نفسي.. فإن هذه التقنية تتيح إمكانيات تواصلية وإبداعية جمة..

كما أن إدراج المواد في المدونة وتحيينها هو بدوره عملية سهلة وبسيطة للغاية، وهذا ما دفع البعض إلى اعتبارها إضافة جيدة لمحتوى الإنترنت الفكري والثقافي والأدبي (9).

ولا تقتصر المدونة على نشر النصوص والمقالات والمعلومات، بل تجاوزتها إلى تقديم معطيات وأحداث بالصورة والصوت والفيديو(التدوين المرئي) بشكل عفوي يختلف عما تقدمه وسائل الاتصال التقليدية، الأمر الذي يجعلها محط اهتمام جمهور عريض من المتتبعين.

ومن جهة أخرى، يحرص المدونون على تقديم آرائهم بأسلوب مبسّط ومباشر، وهو ما يوفر شرطا مهما يسمح بالتفاعل التلقائي مع المرتادين على المدونات بكل مستوياتهم التعليمية والثقافية.

ولإضفاء طابع من الجمالية على المدونات يغري بتصفحها وزيارتها باستمرار، يحرص العديد من المدونين على تضمينها لروابط مهمة تحيل على مجلات وجرائد ومواقع متخصصة في مجالات مختلفة (علمية، قانونية، اقتصادية، صحية، فنية، تاريخية..).

وأمام هذه الإمكانيات والخدمات التي أصبحت تقدمها المدونات، فإن إحداثها لم يعد متوقفا على الأفراد، بل تجاوزه إلى هيئات ومؤسسات (مراكز أبحاث، شركات، اتحادات وجمعيات مدنية، مجلات، جرائد، مجموعات شبابية..).

إن ما يمنح المدونات أهمية ومصداقية في نظر أصحابها أو مرتاديها، هو استثمارها لهامش الحرية الذي تتيحه الشبكة العنكبوتية للمعلومات، وعدم الخشية من مقص الرقابة الحكومية الذي لم يعد قادرا على التّحكم في هذا المجال، الأمر الذي مكنها من طرح مواضيع وأخبار ومعلومات وقضايا سياسية واجتماعية وشخصية.. بجرأة كبيرة، وهي مواضيع لا تجد طريقها للمتلقي – في الغالب – إلا من خلال هذه التقنية، بأسلوب مبسّط وساخر أحيانا، عكس المنابر الإعلامية التقليدية التي طالما تغلق أبوابها أمام طرح عدد من هذه القضايا، أو تقاربها في أحسن الأحوال بنوع من التحفظ أو الانحراف أحيانا أخرى، بالنظر للرقابة الذاتية التي تفرضها على نفسها، أو بفعل ضيق هامش التعبير والحريات (10) داخل بعض الأقطار..

(9) فهد بن ناصر العبود، «المدونات الإلكترونية (Blogs)»، جريدة الرياض، العدد 14110 بتاريخ السبت 22 محرم 1428 – 10 فبراير 2007.

(10) إدريس لكريني، «المدونات العربية وقضايا المجتمع»، القدس العربي، لندن، العدد 5898 بتاريخ يوم الاربعاء 21 ايار-مايو 2008 الموافق 16 جمادى الاولى 1429 هـ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهو ما جعلها مصدرا مهما للمعلومات والأخبار، بل ومكملا لوسائل الإعلام التقليدية (11) التي لا تتردد أحيانا في العودة إليها – المدونات –، ومحاولة تجاوز مختلف مشاكلها التقنية والرقابية.. بل إن البعض أشار إلى أن هناك معطيات تبشّر بالهجرة نحو الإنترنت، ودليلهم في ذلك هو تحول مداخيل الإعلانات وصغار السّن من القراء نحو الشبكة العنكبوتية (12)..

إن المتتبع لفضاء التدوين يجد أنه أضحى مجالا للنقاش والتواصل والحوار المستمر، كما أصبح يتسم بالجرأة، إلى الحد الذي جعل البعض يعتبره بمثابة طفرة تحرّرية نوعية بعد التحول الذي أحدثته القنوات الفضائية في المجتمعات العربية في السنوات الأخيرة.

لقد فرضت المدونات الإلكترونية نفسها بشكل مكثف ولافت في السنوات الأخيرة (13)، بعدما شهدت انتشارا كبيرا بالموازاة مع التطورات التي طالت مجال التكنولوجيا الحديثة بشكل عام وحقل «الإنترنت» على وجه الخصوص، الأمر الذي مكنها من تجاوز احتكار الدول بمختلف قنواتها الإعلامية للمعلومات والأخبار.. وسمح لها بدخول عالم المنافسة إلى جانب مختلف القنوات الفكرية والثقافية.. التقليدية، وهو ما تؤكده نسبة التردد والمقروئية المتزايدة يوما بعد يوم لعدد من هذه المدونات التي أتاحت إمكانيات فائقة على مستوى التواصل بين مختلف الأشخاص في مختلف المناطق، وتبادل الأفكار والمعطيات بصدد عدد من القضايا.

وقد رافق هذا التطور المتسارع من حيث الكمّ والحضور، تخوفات من أن تخرج المدونات عن إطار الضبط والمراقبة وتتحول بذلك إلى سلاح عكسي، الأمر الذي طرحت معه أهمية بلورة قواعد قانونية تسمح بتأطير وتنظيم عملها – المدونات – على طريق بلورة رسالة اجتماعية(تربوية، تعليمية، إعلامية.، فكرية..) نبيلة وبناءة، دون ضغط أو توجيه أو تضييق لمجال الحرية التي وفرها الإنترنت في هذا الشأن.

ثالثا، المدونات وفرص التواصل

وفرت المدونات الإلكترونية إمكانات هائلة للتواصل ولتبادل الأفكار والآراء والمعلومات بصدد عدد من القضايا بين مختلف الأشخاص وفي عدة مناطق من العالم، بعدما أسهمت في تكسير الحدود الجغرافية والاجتماعية والسياسية بين الدول، لتعزز تواصلا أكثر نجاعة وتطورا..

(11) هناك عدد كبير من المدونين الذين يعتقدون بأن التدوين بدأ يسحب البساط من الصحافة التقليدية.

(12) ديانا مقلد، «هل المدون.. صحافي؟» الشرق الأوسط، بتاريخ 27 ذو الحجة 1429 هـ الموافق 25 ديسمبر 2008، العدد 10985.

(13) إلى حدود سنة 2007 بلغ عدد المدونات الإلكترونية على الصعيد العالمي 60 مليون مدونة، فيما تظهر على الشبكة 100 الف مدونة جديدة كل يوم تقريبا، انظر في هذا الشأن: جريدة الشرق الأوسط، الثلاثاء 15 شعبان 1428 هـ 28 أغسطس 2007 العدد 10500.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بالمقارنة مع قنوات الاتصال الأخرى، وقد مكنت التطورات الحاصلة في مجال التدوين من تجاوز احتكار الدول بقنواتها الإعلامية والتربوية والثقافية للمعلومة والأخبار ووسائل التعبير بصفة عامة.. بل إن المدونات أضحت في الواقع منافسا حقيقيا لهذه القنوات، وهو ما تؤكده نسبة التردّد والمقروئية المتزايدة يوما بعد يوما لعدد من هذه المدونات.

ويبدو من خلال الوقوف على مواد مختلف المدونات، التي تتنوع من حيث مجالات اهتمامها بين رياضية وجامعية وسياسية وأدبية وإعلامية.. أنها تسهم في رواج مجموعة من المعلومات والأفكار والمعطيات التقنية والإخبارية.. بسرعة فائقة وبأسلوب مباشر تطبعه البساطة.

فالمدون بإمكانه أن يروّج لمدونته أو للمواد المدرجة فيها على نطاق واسع، من خلال إدراجها ضمن مواقع تتضمن دليلا للمواقع والمدونات أو من خلال إرسال رابطها إلى مجموعات بريدية إلكترونية تضمّ آلاف الأشخاص..

كما أن الإمكانية التي تتيحها المدونات أمام مرتاديها على مستوى إدراج تعليقاتهم على الأخبار والمقالات والدراسات والإبداعات..، هي مدخل هام يعزّز سبل التواصل والحوار، ويسمح ببلورة نقاشات واسعة تمكن من طرح الرّأي والرّأي الآخر بشكل أكثر وضوحا وجرأة وموضوعية.. ويوفر بذلك شرطا مهما لتكريس ثقافة الاختلاف وتطوير الأفكار على درب الخروج بخلاصات هامة، يمكن أن تسهم في حل عدد من الإشكالات والمعضلات بمختلف مظاهرها وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية..

يكتشف المتتبع لفضاء التدوين أن هذا الأخير أضحى مجالا حيويا للنقاش والتواصل والحوار المستمر، وتناول المواضيع بجرأة كبيرة.

وإذا كانت المدونات قد ظهرت في البداية كمجرد هواية للتواصل الثقافي والعلمي والفني.. داخل ما يعرف بالمجتمع الافتراضي، فإنها تحولت في السنوات الأخيرة إلى قوة ضغط حقيقية، بعدما تمكن أصحابها من استثمار هامش الحرية الذي يتيحه فضاء الإنترنت، مما مكنهم من فتح ملفات حساسة وطرح مواضيع وقضايا سياسية واجتماعية وشخصية.. بجرأة كبيرة، وترويج مجموعة من الأفكار والقيم والمعلومات والمطالب المتعلقة بقضايا مجتمعية محلية ودولية مختلفة.

وبفعل تزايد إقبال الناس على شبكة الإنترنت، وبالنظر لنجاعتها وقلّة تكلفتها، أصبحت المدونات تغري بخدماتها وإمكانياتها العديد من رجال السياسة، الذين استثمروها على نطاق واسع في تكثيف حملاتهم الانتخابية وترويج أفكارهم وبرامجهم، وقياس اتجاهات الرأي العام والتواصل مع الجماهير بشكل مباشر، سواء من خلال عرض البرامج والآراء المكتوبة، أو عبر الخطب الصوتية أو المصورة بالفيديو.. أو بالإجابة عن استفسارات وتعليقات المرتادين على هذه المدونات..

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لقد أصبح اللجوء في السنوات الأخيرة إلى تقنية التدوين في تعبئة الجماهير خلال الحملات الانتخابية النيابية أو الرئاسية أمرا مألوفا في الولايات المتحدة، كما تم توظيفها من قبل عدد من أعضاء «الكونغرس» من أجل التواصل مع الناس والرد على مختلف تساؤلاتهم وانشغالاتهم.

وفي هذا السياق، وظّف المرشح الديمقراطي «جون كيري» تقنية التدوين لأجل كسب الأصوات أثناء حملته الانتخابية الرئاسية لسنة 2004، كما أن «باراك أوباما» انفتح على المدونين وعلى المواقع الإلكترونية في جمع التبرعات لتمويل حملته الانتخابية، أو في الترويج لأفكاره وبرامجه خلال حملته للفوز بترشيح الحزب الديموقراطي لانتخابات الرئاسة الأميركية، كما أحدث مدونة إلكترونية باللغة العبرية كانت تهدف إلى حصد تأييد الناخبين اليهود في الولايات المتحدة.

وإذا كانت المدونات قد استقطبت فئة عريضة من الشباب الذين وجدوا فيها وسيلة للتنفيس والتعبير عن تطلعاتهم وانشغالاتهم وأفكارهم..، فإنها نجحت أيضا في جذب فئات عمرية واجتماعية مختلفة إليها.

وقد ظل الإعلام المرئي والمكتوب والمسموع يتعامل بنوع من اللامبالاة مع ظاهرة التدوين معتبرا إياها موجة شبابية عابرة فرضها الأنترنت، قبل أن تجلب انتباهه بشكل ملحوظ ومثير في السنوات الأخيرة.

رابعا، التدوين وفرص التأثير في السياسات العمومية

يعرف «جيمس أندرسون» السياسة العمومية بكونها «برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع» ويضيف بأنها تشمل الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة ولا تشمل التصرفات العشوائية والعفوية التي تصدر عن بعض المسؤولين، إنها تشمل البرامج والأعمال المنسقة التي تصدر عن القادة الحكوميين وليست القرارات المنفصلة المنقطعة (14)..

فيما يربطها الكثير من الباحثين بالقرارات والبرامج والسياسات الحكومية المرتبطة بعدد من المجالات الاجتماعية داخل الدولة، غير أن هذه السياسات وإن كانت تستجيب في مجملها لمجموعة من الحاجات الاجتماعية، فإنها غالبا ما تهمّش أو تهمل حاجات أخرى.

(14) د.جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة د.عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، قطر 1998، ص 15 وص 16.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إن انتقال مشكلة أو قضية اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية.. إلى دائرة القضايا العمومية التي يفترض أن تحظى باهتمام صانعي القرار ضمن السياسات العمومية، يطرح مسؤولية عدد من الفاعلين، من قبيل الأحزاب السياسية والنقابات وجماعات الضغط إضافة إلى الإعلام من خلال أسلوب التعبئة وحشد الرأي العام، وهذا يدفع إلى القول بأن صياغة وصناعة السياسات العمومية في بعدها الوطني والمحلي ليست حكرا على الأجهزة الرسمية للدولة.

إن دور الإعلام في هذا الشأن يظل مطلوبا على اعتبار الرسالة النبيلة المفترضة التي يتحمّلها على مستوى التنوير والتنشئة والتعبئة..، غير أن بلورة هذه الرسالة على أرض الميدان وبشكل بنّاء، تظل مشروطة بتوافر مجموعة من العناصر التي تتركز في توخّي قدر من الاستقلالية والموضوعية في تناول القضايا والمواضيع التي تتطلب تدخلات وتدابير ميدانية أو تشريعات قانونية مواكبة، وتجاوز التهافت على تحقيق الربح المادي والإثارة، بما يكرّس الانتقائية في تناول المواضيع تبعا لمردوديتها المادية، كما يتطلب الأمر وجود استعداد وإرادة من قبل صانعي القرارات لمواكبة ما يطرح من قضايا مجتمعية داخل الحقل الإعلامي بمختلف أشكاله.

بيّنت التطورات التكنولوجيا في مجال الاتصال قدرتها المذهلة في التفاعل مع القضايا المجتمعية، كما أثبتت هذه التقنيات الجديدة أهميتها وجدارتها في توجيه الأحداث وتعبئة الجماهير ونقل الأخبار بصورة متواصلة خلال الأحداث الاجتماعية والسياسية والثورات التي شهدتها الكثير من الدول العربية، حيث سارع الكثير من الأشخاص إلى إطلاق عدد من المواقع والمدونات الإلكترونية..

إن لجوء عدد من الأشخاص إلى شبكة الأنترنت وما تتيحه من إمكانيات في التواصل والضغط، جاء نتيجة لعدم فعّالية الإعلام الرسمي لكثير من البلدان في نقل القضايا الاجتماعية المطروحة بشكل موضوعي إلى صانعي القرارات، أو عجزه عن تنوير الرأي العام بقضاياه الحقيقية وفي عجزه عن ممارسة مهامه النبيلة داخل المجتمع.

فامتلاك الشخص لهاتف نقال أو آلة تصوير مع ربط بالأنترنت يسمح له بتحقيق سبق صحفي ونقل الخبر إلى الرأي العام وتجاوز احتكار القنوات أو الرقابة الرسميتين ليطلع عليه الملايين من الناس في مناطق مختلفة من العالم.

لقد أسهم النشر الإلكتروني في بروز ما يسمى بالمواطن الصحفي المساهم في جمع وتصنيف وتحليل وصياغة المعلومات والأخبار.. مما أعطى فرصا متزايدة لتوسيع مساهمة المواطن في صناعة القرار السياسي والذي يعتبر جوهر العملية الديمقراطية من خلال ما تمثله الإنترنت من مصدر مهم لتنمية المعارف الفردية حول القضايا موضوع الحوار والجدل السياسي داخل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المجتمع بما في ذلك قضية الإصلاح والتحول الديمقراطي، وزيادة الوعي بعمليات صنع القرار السياسي، وانتشار المعرفة داخل المجتمع والقضاء على حالات احتكارها (15).

ويضيف الباحث بأن الإعلام الإلكتروني بإمكانه أن يسهم في تعميق الشفافية في السياسات الحكومية من خلال ما يوفره من فرص تدفق المعلومات من الحكومة إلى المواطنين والعكس، عبر المواقع الرسمية للوزارات والإدارات الحكومية التي تحوي معلومات مهمة حول السياسات والخطط الحكومية الراهنة أو المخططة مستقبلا والتي تساهم في نشر وتعميق الحوار العام حول تلك السياسات. وطبعا ذلك يظل متوقفا على طبيعة المعلومات المتاحة في المواقع الرسمية ومدى اعتماد هذه الأخيرة على فكرة التغذية الاسترجاعية كآلية لترشيد وتطوير تلك السياسات (16).

لقد فتح التدوين نافذة جديدة وآفاقا واسعة أمام المدونين، وبخاصة في الأقطار التي تسيطر فيها الدولة على وسائل الإعلام، الأمر الذي جعله يتحول في زمن قياسي من مجرد هواية ظهرت لأول مرة بالولايات المتحدة في منتصف التسعينيات من القرن المنصرم، إلى قوة مؤثرة داخل المجتمعات في السنوات الأخيرة، بعدما تمكن المدونون من توجيه النقد لعدد من المؤسسات والشخصيات والسياسات العمومية.. وطرحوا ضمن مدوناتهم معلومات وأفكار وآراء ومواضيع تتعلق بقضايا اجتماعية وسياسية مختلفة لا تحظى باهتمام كبير من لدن وسائل الإعلام التقليدية، بجرأة غير معهودة وبدون خلفيات إديولوجية أو مصلحية في كثير من الأحيان، وهو ما عزز من مصداقيتها – المدونات – في أوساط مرتاديها.

ويلاحظ أن إحداث المدونات لا ينطوي دائما على رغبة في إبراز الذات وتحقيق مصلحة خاصة، ذلك أن عدد من المدونين، يمتنعون عن إظهار أسمائهم الحقيقية ويعلنون أن اللجوء إلى المدونات هو رغبة تجسد الإسهام في تطور المجتمع ونقد وفضح مظاهر الفساد بكل أشكاله من منطلق المصلحة العامة.

ولاحظ أحد الباحثين أن المدونات استطاعت أن تنافس المعلومة الرسمية التقليدية التي تبثها الصحف والإذاعات والمحطات الفضائية التي غالبا ما تمنع من نشر الآراء والأفكار المعارضة..، فالكتابة والنشر بالاعتماد على المدونة أسهل على المستوى السيكولوجي من الأشكال الأخرى من التعبير(الصحيفة، الإذاعة..) بحكم أن الكاتب لا يخشى من الأحكام المسبقة، وبخاصة عندما يكون الهدف هو التواصل مع الآخر.. ويضيف بأن صحافة المدونات لا تكلفة مالية لها ولا مصلحة ذاتية لها ولا مناصب تسعى للدفاع عنها ولا رأسمال لها تخشى عليه أن ينهار في

(15) خالد فياض، الإعلام الإلكتروني ومستقبل الصحافة المطبوعة في مصر والعالم العربي، المرجع السابق، ص 16.

(16) خالد فياض، الإعلام الإلكتروني ومستقبل الصحافة المطبوعة في مصر والعالم العربي، المرجع السابق، ص 16.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سوق الأسهم، إنها ببساطة صحافة الفرد الذي يتحدث بوصفه مواطنا لم يجد من يسمع مشاكله ويعرضها على وسائل الإعلام التقليدية: تلفزيون، إذاعة، صحافة ورقية (17).

وللتدليل على الأهمية المتزايدة للتدوين كآلية للضغط، نشير إلى مجموعة من المعطيات والأمثلة في هذا الشأن، فأحد الباحثين يعتقد بأن سنة 2001 هي بداية المرحلة الثانية أو الميلاد الحقيقي للمدونات، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر بالولايات المتحدة، ففي هذه المرحلة دخل الصحفيون إلى معترك التدوين وبدأت المدونات تكتسب شيئا فشيئا قدرتها على التأثير، وفي سنة 2002 استقال السيناتور «Trent Lott» بعد هجوم شنه عليه المدونون إثر تصريحات أطلقها صنفت على أنها عنصرية (18).

كما أن المدونين الأمريكيين وفي ظل التعتيم الإعلامي الذي مورس عما كان يحدث في العراق في أعقاب احتلاله من قبل القوات الأمريكية، لعبوا أدوار هامة في تقديم معطيات واقعية بالأرقام وبالصورة والصوت عما كان يحدث داخل هذا البلد العربي من اعتداءات وخروقات..، كما وقفوا على حجم الخسائر الأمريكية هناك.

وفي أعقاب نشر الصحفي والمدون الصيني «جاو جينغ» لمقال يحتج فيه على طرد كبار المحررين في جريدة تحظى بشعبية كبيرة، رغم حظر الحزب الشيوعي للمناقشات السياسية، اتصل المسؤولون الصينيون على ما يبدو ب«مايكروسوفت» للاحتجاج، وأسرعت هذه الأخيرة إلى شطب المدونة، وهو ما أغضب أصحاب المدونات حول العالم، وفي واشنطن تعهد أعضاء الكونغرس بمراقبة كيفية قيام الشركات الأميركية بمساعدة الحكومة الصينية على فرض رقابة على الإنترنت (19).

وفي سياق الحملة الدعائية التي مهدت للعدوان الإسرائيلي على غزة (2009-2008) ورافقتها وأعقبتها، جندت وزارة استيعاب المهاجرين ووزارة الخارجية الإسرائيليتان نحو ألف (1000) من المهاجرين اليهود الجدد إلى إسرائيل من الذين يجيدون لغات أجنبية للانضمام إلى جيش المدونين الذي شكلته الوزارتان لغاية محددة بوضوح وهي إغراق المدونات بـ«آراء» مؤيدة لإسرائيل (20).

وقد قامت مدونة مصرية تدعى علياء المهدي بنشر صور لها عارية في مدونتها مما أثار مجموعة من ردود الفعل (21).

---

(17) جمال الزرن، «المدونات الإلكترونية و«سلطة التدوين»»، المرجع السابق، ص 168 و169.

(18) جمال الزرن، «المدونات الإلكترونية و«سلطة التدوين»»، المرجع السابق، ص 165.

(19) «المدونات الإلكترونية.. تجربة حديثة تتعثر بسبب الخوف وقيود الرقيب، الصين في مواجهة الإنترنت (3 من 3)»، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9951، بتاريخ السبت 26 محرم 1427 هـ 25 فبراير 2006.

(20) «إسرائيل تجند 1000 مدون لحملتها الإعلامية ضد الشعب الفلسطيني»، جريدة القدس، فلسطين، العدد 14171 بتاريخ 29 يناير 2009.

(21) بدعوى «إطلاق ثورة تحررية ضد القيود المجتمعية على المرأة».. حيث زار هذه المدونة ما يقارب مليون شخص خلال 24 ساعة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد تمكن أحد المدونين (22) المغاربة سنة 2006 من فضح ممارسات مسؤول سامي سابق بوزارة الشؤون الاقتصادية والعامة، عندما تمكن من نشر وثائق في مدونته تؤكد تبذير هذا الأخير لأموال عمومية خلال رحلة جوية إلى «نيوزيلندة»، وهو ما تسبب في إقالة هذا المسؤول.

تشكل المدونات منبرا لإسماع أصوات متباينة في مستوياتها وخلفياتها الثقافية والاجتماعية..، وتسهم بشكل ملحوظ في بناء اتجاهات الرأي العام إزاء قضايا مختلفة، بل إنها أصبحت تمارس نوعا من الرقابة على الإعلام التقليدي إلى حد الإحراج بما يمنعه من حجب المعلومات وتحريف المعطيات أو السكوت عن بعض الأحداث والقضايا.. ولذلك نجد من بين المدونين عددا ممن لا يخفي رغبته في تطوير إمكانياته في الكتابة الصحفية، أو بعض الصحفيين الذين أزعجتهم أشكال الرقابة داخل المنابر التي يشتغلون فيها.

وعلاوة على تركيز بعض المدونات المغربية على قضايا قومية ودولية، ظهرت مدونات حقوقية، ومدونات نقابية ومدونات لفروع محلية للأحزاب، وأخرى تهم هيئات وفصائل طلابية، كما ظهرت مدونات تتابع تحركات المعطلين عن الشغل وتعبر عن مطالبهم (23)..

كما أن كثيرا من أعضاء حركة 20 فبراير، وفي غياب تغطية إعلامية كافية لتحركاتهم من قبل الإعلام التقليدي في أشكاله المكتوبة أو المسموعة أو المرئية الرسمية وغير الرسمية، سارعوا إلى توظيف المدونات الإلكترونية في نشر بلاغات الحركة وأنشطتها ومطالبها وصور مقاطع الفيديو المرتبطة بتحركاتها إلى جانب استثمار التقنيات الأخرى المتعلقة بـ «اليوتوب» و«الفيس بوك» و«التويتر» والمواقع والبريد الإلكترونيين..

ويلاحظ أن ولوج عالم التدوين في المغرب لم يعد مقتصرا على من وجدوا فيه فرصة للتعبير عمّا يخالج صدورهم بعيدا عن الأشكال التقليدية للتعبير وعن أيّة رقابة مؤسساتية، بل تعداه إلى مدونين خبروا السياسة واحترفوها ويمتلكون فضاءات للتعبير داخل أحزابهم وعلى صفحات جرائدها..، ولا يقتصر الأمر على مدونين منتمين إلى أحزاب تعمل في إطار الشرعية، بل تعداه إلى مدونين منتمين إلى جماعات سياسية غير معترف بها كجماعة العدل والإحسان (24)..

ولعلّ ما يعزّز من أدوار النشر الإلكتروني بشكل عام والتدوين على وجه الخصوص هو مدى قدرتهما على مواكبة التحولات المجتمعية، ومتابعة ومواكبة السياسات التي تباشرها الدولة سواء

(22) المدون يدعى رشيد جنكاري http://www.jankari.org

(23) انظر على سبيل المثال، مدونة حوار الأطر العليا المعطلة التي تعنى بمتابعة مطالب هذه الفئة، وتنشر احتجاجاتها بالصور والفيديو، كما تقوم بنشر قصاصات الجرائد التي تتابع مطالبها، كما تنشر بلاغات لطلب الدعم والتضامن.. http://marocchomeurss.blogspot.com

(24) انظر في هذا الشأن، عادل نجدي، «حزب المدونين المغاربة» يعلن عن نفسه»، مجلة الإنسان الجديد، المغرب، العدد 21 بتاريخ غشت/سبتمبر 2007.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

على مستوى التحسيس والمتابعة أو التقييم والمراقبة من منطلق المسؤوليات الجسام التي يتحملها الإعلام على مستوى التنوير وتشكيل الرأي العام تجاه قضايا مختلفة.

إن الأدوار المتزايدة للمدونات في مجالات الفضح والتأثير والضغط، لم تخل من مشاكل وإكراهات، ذلك أن عددا من المدونين على امتداد مناطق مختلفة من العالم اعتقلوا أو تعرضوا للمتابعة القضائية والاستنطاق أو شطبت مدوناتهم من شبكة الإنترنت نتيجة لنشرهم لبعض الآراء والمواقف والأخبار في هذا السياق (25)..

وأمام هذه الوضعية بدأ المدونون يتكتلون في إطار اتحادات وطنية وإقليمية ودولية تسمح بالتنسيق والتعاون لمواجهة هذه الضغوطات من جهة، وتحاول تخليق وتنظيم حقل التدوين من جهة ثانية والعمل على المحافظة على هامش الحرية التي أتاحتها شبكة الإنترنت في السنوات الأخيرة من جهة ثالثة.

ووعيا منها بأهمية التدوين، بدأت العديد من الهيئات الحقوقية والمنابر الإعلامية والمؤسسات الثقافية..، تنظم مسابقات لاختيار أفضل المدونات من حيث البناء الجمالي أو من حيث أهمية الإدراجات، أو على مستوى وزن حضورها في الشبكة، وترصد جوائز للمدونين (26).

خامسا، التدوين بين هامش الحرية ومخاطر الانفلات

إن تزايد الإقبال على إحداث المدونات وتنامي الاطلاع عليها أيضا، في ظل الحرية التي تطبع فضاء الإنترنت، يبرزان أن التدوين مرشح لمزيد من التطور على طريق التأثير والضغط في حياة المجتمعات.

وإذا استحضرنا الإمكانيات المذهلة التي يتيحها الإنترنت في النشر والتواصل بسرعة وبعيدا عن رقابة السلطات، وفي غياب قواعد قانونية كافية تؤطر عملياته التي تتطور باستمرار انسجاما مع التطورات المتسارعة التي تشهدها تقنيات الاتصال، وما يرافق ذلك أيضا من افتقار غالبية المدونين لمقومات العمل الصحفي الاحترافي، فإن هذا التطور سيخلف حتما مجموعة من المشاكل، ذلك أن شبكة الإنترنت أتاحت لأي شخص كيفما كان مستواه المعرفي والأكاديمي أن ينشئ مدونة إلكترونية، كما أن العديد من المدونات تقوم بوظائف صحفية على مستوى نقل

(25) قامت السلطات المصرية بقطع شبكة الأنترنت في أوج الثورة، مما خلق حالة من الارتباك في أوساط المدونين ومستعملي الأنترنت بشكل عام، بالإضافة إلى عدد من الصحفيين المحترفين لعدم تمكنهم من إرسال تقاريرهم بصورة آنية..

(26) نشير في هذا السياق إلى جائزة مدون السنة (2008) التي قدمتها منظمة مراسلون بلا حدود إلى المدون المغربي محمد الراجي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأحداث والمعلومات.. إلى عدد كبير من المرتادين عليها، غير أن أصحابها لم يتلقوا أي تكوين علمي في هذا المجال (27) وليس لهم خبرات كافية أو علم بالقوانين الواردة في هذا الشأن، كما أن عددا من المدونات تقدم معلومات طبية أو تقوم بوظائف تعليمية رغم أن المستوى الثقافي والعلمي لأصحابها لا يؤهلهم للقيام بذلك.

إن ما يثير إشكالات قانونية وأخلاقية هو الشكل غير المهني وغير الموضوعي الذي يطرح به الخبر أحيانا في المدونات، وضمن هذا السياق، يطرح مضمون ومحتوى المدونات مجموعة من التساؤلات والإشكالات، فيما يتعلق منها بصحة ومصداقية المعطيات والأخبار والمعلومات.. المدرجة (28)، ومدى انتسابها بالفعل لأصحاب المدونات التي تنشرها، وبمدى التزام هؤلاء بأصول الأمانة العلمية والإعلامية في نقل الأخبار والمعلومات بالدقة المطلوبة والالتزام بذكر مصادرها.. وبمدى قدرتهم على التمييز بين الخبر والإشاعة، وبين المقاربة الموضوعية المحايدة وبين إسقاط الأحكام المسبقة، وبين أسلوب النقد البناء من جهة والقذف والسب والشتم والتجريح من جهة ثانية..

ولعل هذا ما دفع الكثير من الإعلاميين إلى التعامل بحذر شديد مع ما تنشره المدونات أو مختلف المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي من أخبار ومعطيات وصور.. يشككون في كونها صادرة عن مصادر موثوق فيها، رغم جدتها وآنيتها (29).

إن الحرية التي يتيحها فضاء الإنترنت ينبغي أن لا تستثمر على نحو منحرف يسمح بنشر الإشاعات والمواضيع المحرضة على العنصرية أو العنف أو المس بالحياء أو التهجم على حريات وحرمات وكرامة الآخرين..

وإذا كان إحداث مدونات بأسماء مستعارة، يسمح أحيانا بمقاربة مواضيع شتى بجرأة وموضوعية، فإنه يطرح في المقابل مسئولية أخلاقية وقانونية، تتقلّص معها إمكانية التحكم في مآل التدوين، وتجعل من انحرافه أمرا واردا، وبخاصة وأن ذلك يسمح بنشر معلومات خاطئة أو

(27) هناك تضارب في المواقف بين من يعتبر المدونات منافسا للصحافة التي يفترض فيها التعامل معه بكثير من الحذر والمسؤولية والواقعية، بعيدا عن ثقافة الإقصاء والتطرف المهني أو السياسي. انظر في هذا الشأن جمال الزرن، «المدونات الإلكترونية و«سلطة التدوين»»، المرجع السابق ص 178، وبين من ينفي صفة الصحفي عن المدون «رغم أن مهمتهم تفوق أحيانا مهمة الصحفي خصوصا حين يتم كشف قضايا أو انتهاكات، كما حدث في أكثر من بلد ومنطقة». انظر في هذا الشأن، ديانا مقلد، «هل المدون.. صحافي؟» المرجع السابق.

(28) تتزايد المخاوف في هذا الشأن مع برامج وتقنيات تركيب الصور ومقاطع الفيديو وتزويرها (تقنية الفوطوشوب).

(29) سقطت شبكة التلفزيون الأمريكية في حرج شديد سنة 2009 عندما أكدت في نشراتها خبرا يؤكد صلة الضابط الأمريكي من أصول عربية نضال حسن الذي أطلق النار على زملائه في قاعدة «فورت هود» مع تنظيمات «إرهابية» اعتمادا على معلومات وردت في «تويتر» قبل أن يتبين عدم صدقيّة هذه الأخبار.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تافهة أو مواضيع وصور تمس بالآداب العامة أو مقالات تتضمن السب والقذف والتجريح..، طالما أن أصحابها سيظلون مجهولين وخارج أي متابعة أو مساءلة قانونية.

وتشير الباحثة في مجال التدوين «ريبيكا بلود» إلى أن أعظم نقاط القوة للمدونة – كونها صوت حر بلا رقابة ولا تدخل من أحد – هي أيضا أعظم نقاط ضعفها.

وتضيف بأن الإشاعات تنتشر لأن نشرها مسلّ، أما التّصحيح، ولأنه غير مسلّ بنفس القدر، فنادرا ما يحصل على الكثير من الاهتمام سواء فى العالم الحقيقي أو على الإنترنت. ولذلك فقد اقترحت مجموعة من القواعد التي اعتبرتها بمثابة الأساس للتصرف الأخلاقي لكل أنواع النشر على الإنترنت، من قبيل ضرورة اكتفاء المدون بنشر ما يعتقد أنه حقيقي، وتصحيح المواد الخاطئة المدرجة في المدونة بشكل علني (30)..

إن تخليق عمل المدونات وتعزيز مصداقيتها يتطلب توخي التدقيق والموضوعية والأمانة في نشر المعطيات، كما يتطلب الابتعاد عن كل أنواع وأساليب التجريح والسب والقذف..

وفي الولايات المتحدة الأمريكية تم تسجيل مجموعة من الحالات التي تم فيها عرض مدونين على القضاء نتيجة لما يكتبون في مدوناتهم، وفي هذا السياق قامت إحدى الشركات الأمريكية الكبرى بتقديم سجل عدد من موظفيها للقضاء الأمريكي زاعمة أنهم كشفوا عن أسرار العمل بما يكتبونه بمدوناتهم الإلكترونية، مضيفة أن المدونات الإلكترونية يقرؤها الجميع لكونها موجودة على شبكة الإنترنت، بما في ذلك منافسو الشركة مما يضر بمصالحها المالية والتجارية المباشرة، كما تم فصل مضيفة بشركة أمريكية للطيران بسبب عرضها لبعض الصور في مدونتها الإلكترونية وهي ترتدي ملابس العمل الرسمية، وقد أكد أحد مديري الشركة أنه «من الضروري أن يكون العمال واعون بما ينشرون في مدوناتهم الإلكترونية، وأن يضيفوا عبارات تجنبهم المساءلة القانونية أو الإدارية مثل «أنا لا أمثل الشركة» أو «أنا أتحمل مسئولية ما يتم نشره» تجنبا لكل تعقيدات» (31).

ويعتبر وضع مبادئ واتفاقات عامة تنظم وتؤطر حقل التدوين الذي يزداد إشعاعا وإقبالا، على طريق التنسيق والتواصل والتعاون بين مختلف المدونين(باحثين، صحفيين، مفكرين، علماء، فنانين، طلبة، مهنيين..).. أمرا ملحا وضروريا، لما يمكن أن يسهم به في تأسيس عمل تدويني جاد وملتزم بقضايا المجتمع، وكفيل بتخليق هذا الفضاء الحيوي، وقادر على استثمار الإمكانيات

(30) ريبكا بلود، أخلاقيات التدوين، ترجمة أحمد نصر عجيزة، مراجعة رحاب بسام، انظر مدون تواصل على الرابط:
http://tawasol.blogspot.com/2005/05/blog-post_111715886180758426.html
كما يمكن الاطلاع على النص الأصلي للمقال باللغة الإنجليزية ضمن مدونة الباحثة «ريبكا بلود» على الرابط:
http://www.rebeccablood.net/handbook/excerpts/weblog_ethics.html

(31) منى الجبالي، المدونات الإلكترونية في أمريكا.. من المراهقة إلى السياسة، الموقع الإلكتروني تقرير واشنطن، العدد 72، 19 أغسطس 2006: http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=441

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفعلية التي يتيحها، سواء فيما يتعلق بتأطير وتنشئة وتنوير المجتمع، أو الضغط على صانعي القرار باتجاه بلورة قرارات أكثر مصداقية وقربا من المجتمع..

ويكتسي هذا التنسيق والتعاون أهميته وضرورته بالنظر لعدد من الاعتبارات، فالتدوين يفتح آفاقا مذهله ومتسارعة على مستوى التطور والابتكار..، مما يحتم وضع عدد من الضوابط القانونية (32) والمبادئ التي تمنع من تحوله إلى سلاح عكسي، يكرس الفوضى والصراع والميوعة والتعتيم والاعتداء على حريات وحرمات الآخرين..

إذا كان المدونون بحاجة إلى دعم مجهوداتهم وتثمينها، وحمايتهم من الاعتقالات التعسفية أو حجب مدوناتهم، وتشجيع مبادراتهم على طريق بلورة رسالة اجتماعية(تربوية، تعليمية، إعلامية.، فكرية..) بناءة، فإن التدوين يظل بدوره بحاجة إلى قواعد سلوك قانونية تؤطره وتسمح بصد القرصنة ومظاهر الإخلال بالآداب (من تحرش ونشر الصور والنصوص الإباحية..) وتعزز حماية كافية للمدونين في إطار حرية الرأي والتعبير.

سادسا، واقع التدوين العربي وتحدياته

نظرا لحيويته وأهميته ونتيجة للارتفاع اللافت في عدد مستخدمي الإنترنت في الأقطار العربية بشكل عام، لقي التدوين إقبالا واسعا من قبل المواطن العربي، حيث برزت العديد من المدونات التي تهتم بمختلف القضايا والشؤون (ثقافية، علمية، سياسية، اجتماعية، رياضية، فنية، بيئية، تاريخية، دينية، تربوية، شخصية، إبداعية..) كما برزت مدونات لعرب في بلاد المهجر بلغات متعددة..

وهكذا بلغ عدد المدونات في الأقطار العربية نحو 490 ألف مدونة حتى منتصف 2008 بحسب تقرير لمركز دعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري (33).

وقد جاء في دراسة للدكتور مصطفى سالم أن المدونات تحظى باهتمام 38 بالمائة من مستخدمي الإنترنت في الوطن العربي وأن نصف هذه النسبة تتابع المدونات بشكل يومي وما يزيد بقليل عن ثلث هذه النسبة يعتبرها مصدرا مهما لكن ليس وحيدا لمعلوماته. ويضيف بأن الخوف من الاعتقال والقمع جعل 87 بالمائة من المدونات ذات طابع سياسي أو اجتماعي أو ديني تظهر باسم مستعار (34).

(32) يشار إلى أن المغرب أصدر القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية.

(33) إيهاب الحضري، «المدونات العربية.. بلغت حائطا مسدودا»، الشرق الأوسط بتاريخ 3 صفر 1430 هـ الموافق 29 يناير 2009، العدد 11020.

(34) للاطلاع على ملخص هذه الدراسة، انظر مدونة الرابطة العربية للثقافة والأدب: http://arabactl.maktoobblog.com/

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويبدو أن الطابع الذي يميز التدوين العربي هو الميل إلى نقد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحلية بالإضافة إلى تناول مختلف القضايا العربية والإسلامية..، مقارنة مع المدونات التي تتناول مواضيع علمية أو رياضية أو ثقافية أو تقنية أو سياحية أو فكرية.. والتي تنتشر بشكل ملحوظ في أوساط عدد من المدونين الغربيين، الأمر الذي يعكس انشغال المدونين العرب بقضايا الإصلاح في بلدانهم وبمختلف القضايا في بعدها العربي أو الإسلامي.

فعلاوة على المواضيع الفكرية والتربوية والعلمية والرياضية والدولية.. التي تحظى باهتمام المدونين في مختلف أنحاء العالم، اهتم عدد من المدوّنين العرب بقضايا محلية تتعلق بالحياة السياسية للدول العربية أو بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية من فقر وبطالة.. بالإضافة إلى القضايا القومية والإسلامية المرتبطة بالصراع العربي- الإسرائيلي واحتلال العراق والتطورات السياسية في لبنان والصراع الفلسطيني- الفلسطيني ومختلف المشاكل العربية البينية..

كما انخرط عدد كبير من المدونين العرب في تنظيم حملات تضامنية مع مختلف الشعوب المظلومة، ومع ضحايا القمع في عدد الدول العربية وغيرها، ونظموا حملات تحسيسية مكنت من الوقوف على مجموعة من القضايا العادلة (حملات ضد تهويد القدس، حملات ضد الرسوم المسيئة للرسول (ص)، حملات ضد العدوان الإسرائيلي على غزة 2009-2008..).. كما أسهمت العديد من المدونات في فضح مظاهر من الفساد السياسي والتهميش الاجتماعي.. وأكدت نجاعتها في الوصول بتوصياتها ومطالبها وحملاتها إلى صانعي القرار على اختلاف مستوياتهم ومجالات اهتمامهم.. كما اهتم المدونون العرب بقضايا إقليمية ودولية حيوية كالملف النووي الإيراني، تداعيات أحداث 11 شتنبر 2001 والتحولات السياسية والاقتصادية في أوربا، الحرب في أفغانستان..

وقد ازدادت أهمية التدوين مع انطلاق الثورات والاحتجاجات التي شهدتها الكثير من الدول العربية، حيث بادر الكثير من الأشخاص إلى إحداث مدونات تنقل الخبر من مواقع الحدث من خلال التقارير والصور ومقاطع الفيديو، وإبداء الآراء والمواقف إزاء التحولات الجارية.

ولتحقيق قدر من التواصل بين مختلف المدونات، وتخليق هذا الحقل وتوجيهه نحو خدمة القضايا الاجتماعية في بعدها القطري أو العربي والإسلامي، وسعيا أيضا إلى خلق إطار يسمح بالدفاع عن مكتسباتها وتجاوز التضييقات التي أصبح يتعرض لها عدد من المدونين، بدأت في السنوات الأخيرة تبرز محاولات لخلق اتحادات قطرية للمدونين، كما برز اتحاد المدونين العرب..

وتبدو حيوية وأهمية التنسيق والتعاون في هذا الشأن، عندما نستحضر وجود مجموعة من المدّونين الذين تعرضوا بفعل مقاربتهم بشجاعة لملفات حساسة مرتبطة بالأوضاع الاجتماعية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والسياسية والحقوقية.. ببلدانهم إلى عدد من التضييقات، بلغت إلى حد حجب المدونات وتعريض أصحابها للمتابعة القضائية والسجن (المغرب، تونس، مصر، الإمارات العربية المتحدة، البحرين..)، وهو ما جعل المدونين يفهمون تدريجيا أن الفرق بين الواقع والافتراضي لم يعد كبيرا بالقدر الذي تخيلوه (35).

إن ما يؤهل المدونات للقيام بأدوار طلائعية، ويسهم في ازدياد انتشارها وتأثيرها في المنطقة العربية، هو رغبة المواطن العربي في إسماع صوته وإشراكه في تدبير مختلف شؤونه، في ظل اهتزاز ثقته في مختلف المنابر الإعلامية التقليدية بشتى أشكالها المرئية والمكتوبة والمسموعة، المندرجة سواء ضمن القطاع الخاص أو العام.. التي لا تعبر بالضرورة عن همومه وانشغالاته الحقيقية، بحكم الضغوطات المختلفة التي تتعرض لها.. في الوقت الذي تستفحل فيه المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية بشكل ملحوظ داخل عدد من الأقطار العربية (36)..

وتظل مصداقية المدونات العربية والمراهنة عليها في عالم سمته التطور والتسارع، رهينة بمدى قدرة أصحابها على استيعاب وفهم المحيط العربي بإمكانياته وتحدياته، وانفتاحهم المستمر على مشاكله وقضاياه الحقيقية والتفاعل معها بشكل إيجابي على طريق مواجهة العديد من الإكراهات والتحديات.. ضمن مقاربات موضوعية وبناءة ومسئولة.. وبخاصة وأن المدونين العرب يجدون أنفسهم أمام واقع عربي صعب يفرض تحركا وعملا دؤوبين..

ولعل العمل على إحداث مدونات عربية بلغات أخرى(الإنجليزية، الفرنسية، الإسبانية..)، يمكن أن يسهم في فضح الأوضاع التي ترزح تحتها العديد من الشعوب العربية داخليا وخارجيا.. ويتيح إمكانية التواصل مع مختلف الثقافات والشعوب الأخرى وتصحيح الصورة القاتمة التي يحاول البعض ترويجها عن الإسلام والعرب والمسلمين وثقافتهم..

وعلى العموم، فالحضور الذي ميز المدونات العربية في السنوات الخمس الأخيرة لا زال بحاجة إلى فتح نقاش بناء يسمح له بمزيد من التطور (37) والعطاء في إطار من المسؤولية، انسجاما مع حجم التحديات العربية المطروحة والإمكانات والفرص اللامحدودة

(35) إيهاب الحضري، «المدونات العربية.. بلغت حائطا مسدودا»، المرجع السابق.

(36) إدريس لكريني، «المدونات العربية وقضايا المجتمع»، المرجع السابق.

(37) يذكر أن نسبة المدونات العربية مقارنة بالرقم العالمي لا تتجاوز 0,7 بالمائة، انظر في هذا الشأن، إيهاب الحضري، «المدونات العربية.. بلغت حائطا مسدودا»، المرجع السابق، وهو رقم ينسجم مع حجم المحتوى العربي على الإنترنت الذي لا يتعدى نسبة 0,5 بالمائة من المحتوى العالمي للشبكة العالمية، بحسب مسئولين في مركز التراث الحضاري والطبيعي في مصر. انظر في هذا الشأن جريدة الجزيرة، المملكة العربية السعودية، العدد 13262 بتاريخ الأثنين 22 محرم 1430 الموافق 19 يناير 2009.
ولمزيد من التفاصيل في هذا الإطار أيضا، انظر لمياء الربيعو، «في ملامح الفجوة الرقمية.. عالميا وعربيا»، مجلة حوار العرب، مؤسسة الفكر العربي، السنة الأولى، العدد 11، أكتوبر 2005.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner